وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الاثنين
التاريخ :	٢٠٢٠-١٢-٢١

الأنباء
محليات

المفاجأة إطلاق التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية في خطوة متقدمة على صعيد التحول الرقمي واستئصال الفساد والمفسدين وإنجاز المشاريع التنموية وفق البرمجة الزمنية

برنامج عمل الحكومة.. شبه جاهز

مريم بندق

قالت مصادر مطلعة في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» إن الحكومة ستلتزم بنص المادة 98 من الدستور، وستحيل برنامج عملها الى مجلس الأمة في الموعد الدستوري، حيث استكملت استعداداتها لإنجازه في المدة الدستورية. وكشفت المصادر عن أن مفاجأة الحكومة هي مضاعفة الجهود لإنجاز آلية إطلاق وتشغيل التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية بالكويت، تطبيق (سهل) كمحور أول في البرنامج، حيث تم التنسيق بين الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بإشراف ومتابعة حثيثة من المدير العام هيا الودعاني، والجهات الحكومية المسؤولة للإسراع بميكنة أجهزتها وربطها مع التطبيق، وبما يساهم في تقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين والمقيمين. وأوضحت المصادر أن تسريع وتيرة التحول الرقمي للخدمات الحكومية يشكل 30٪ من برنامج عمل الحكومة، مشيرة الى ان نسب تحقيق التحول الرقمي تتباين بين الوزارات، فهناك وزارات حققت أكثر من 70٪ مثل وزارتي الداخلية والتجارة والصناعة، حيث تمكنتا من إعداد أكثر من 70٪ من خدماتها إلكترونيا، فضلا عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وكذلك الهيئة العامة للمعلومات المدنية التي أبدعت في تطبيق خدماتها الإلكترونية للمواطنين والمقيمين ولم تتوقف إبداعاتها على مجرد تقديم الطلب بل شمل تنفيذ الطلب، وإيصاله حتى عنوان المواطنين والمقيمين. وبينت ان المحور الأول في البرنامج يأتي تحت عنوان« استمرار التصدي لكل أشكال الفساد والمفسدين والتعامل المباشر مع كل حالات شبه فساد، والاستعجال في إصدار التشريعات ذات الصلة، والإسراع في إنجاز مبادرات الاستراتيجية الوطنية، وتفعيل التدابير والإجراءات الإصلاحية»، والمحور الثاني سيركز على إنجاز مشروعات التنمية الكبرى والالتزام بالجداول الزمنية مع تضمين البرنامج التشريعات المطلوب اعتمادها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-١٢-٢١	٦	١٦٠٤٥

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استئناف شغل الوظائف الإشرافية اليوم؟

| كتب علي العلاس |

توقّع مصدر حكومي مسؤول لـ«الراي» أن يُصدر مجلس الوزراء في اجتماعه اليوم قراراً يستأنف بموجبه شغل الوظائف الإشرافية في الجهات الحكومية بعد وقفها في 5 أكتوبر الماضي، مشيراً إلى استمرار وقف النقل والندب والإعارة.

وتنتظر معظم الجهات الحكومية صدور قرار شغل الوظائف الإشرافية لتنظيم مواعيد اختبارات المرشحين لشغل تلك الوظائف التي توقفت منذ أكثر من شهرين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-١٢-٢١	٦	١٥٠٤٥

الأنباء
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نفذت ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات النيابية التي سبقت الجلسة الافتتاحية

الراجحي: إقرار «العفو الشامل» وتعديلات الدوائر الانتخابية والجرائم الإلكترونية يحقق العدالة

■ مجموعة من النواب عقدوا اجتماعاً تنسيقياً بشأن انتخابات لجان المجلس والمقرر إجراؤها في جلسة الغد واللجنة التنسيقية عن الاجتماع ستقوم بشرح ما تم التوصل إليه تفصيلاً.. ومواقفي تتم بناء على قناعاتي وقناعات الناخبين

أكد النائب محمد الراجحي أن قوانين العفو الشامل وتعديل الدوائر الانتخابية والجرائم الإلكترونية قوانين مستحقة تحقق العدالة والمساواة.

وكشف الراجحي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن عقد مجموعة من النواب اجتماعا تنسيقيا بشأن انتخابات لجان المجلس والمقرر إجراؤها في جلسة غد الثلاثاء، مشيرا إلى أن هناك لجنة تنسيقية عن الاجتماع ستقوم بشرح ما تم التوصل إليه تفصيلا.

محمد الراجحي
لمشاهدة الفيديو

وفي موضوع آخر، قال الراجحي إن هناك لغطا أعقب انتخابات رئاسة المجلس فيما يتعلق بتصويتات النواب، مشيرا إلى أن هذا اللغط تسبب بإزعاج لأهله وناخبيه.

وأوضح أنه نفذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات النيابية التي سبقت الجلسة، مبديا استعداده للتوقيع على كتاب عدم التعاون مع الحكومة نتيجة عدم التزامها الحياد في انتخابات رئاسة المجلس.

وأضاف أنه «تم الاتفاق على أن يتم التصويت للنائب بدر الحميدي ووضع بعض الضمانات منها باركود يتم وضعه فوق ورقة التصويت وتصويرها وبعدها يتم عرضها على النائب بدر الداهوم في اللجنة التنسيقية كونه هو النائب الوحيد المخول بالاطلاع عليها».

وتابع «صورت تصويتي لمنصب الرئيس من خلال فيديو سناب ووضعت الوقت والتاريخ وبعدها خرجت لبدر الداهوم وفقا للاتفاق الذي كان في خارج القاعة في أقل من خمس دقائق وجعلته يرى التصوير»، مؤكدا أنه لم يبطل ورقة تصويته للنائب بدر الحميدي.

وأكد الراجحي حرصه على أن تتأكد قواعده الانتخابية أن ثقتهم فيه في محلها، مضيفا أن «المواقف العلنية ستكشف في قادم الأيام ما ستخفيه المواقف السرية».

وأضاف أنه لن ينحاز لطرف ضد آخر وأن مواقفه تتم بناء على قناعاته وقناعات ناخبيه، مشددا على ضرورة وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-١٢-٢١	١٥	١٦٠٤٥

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اقتراح بقانون يؤكد حق القبيلة والعائلة في اختيار من يمثلها في المجلس

إلغاء تجريم الانتخابات الفرعية؟

قاعة عبدالله السالم على موعد مع مقترحات نيابية متنوعة

أحمد مطيع:

تجريم الفرعيات ظالم فهي لا تضر الدولة والأمن العام ولا تظلم الناس

- هناك فرعيات تتم في السراديب للتيارات والأحزاب ولا نقبل بمنع القبائل

فرز الديحاني:

الفرعيات لم تكن مجزمة وسنعمل على إلغاء تجريمها

- الأسر والعوائل تفوّض أبناءها وتوكّلهم لتمثيلها وهذا من حق القبائل

هشام الصالح:

سنقف ضد أي مقترح لإلغاء تجريم الانتخابات الفرعية

- تكرّس الانتماء القبلي والطائفي على حساب الوطني

مساعد العارضي:

سأكون داعماً للمقترح لأن من حق الأسر والعائلات التشاور

- الفرعيات لم تكن مجزمة قبل القانون والاقتراح يعيدها إلى سابق عهدها

| كتب وليد الهولان |

في خضم الاندفاع النيابي لتقديم مشاريع الاقتراحات بقوانين، وقبل لوعودهم الانتخابية، جاء اقتراح بقانون قدمه النائب الدكتور احمد مطيع العازمي يتعلق بإلغاء تجريم الانتخابات الفرعية.

فقد أعلن مطيع عن تقديمه عدداً من الاقتراحات بقوانين المستعجلة، ودعمه اقتراحات اخرى تقدم بها بعض النواب، ابرزها قانون تقدم به لإلغاء الانتخابات الفرعية، والقوانين التي تخص العفو العام والقروض.

وقال مطيع، في تصريح بمجلس الأمة، أمس، «تقدمت باقتراح إضافة المناطق الجديدة في الدائرة الخامسة، غير الواردة في القيود الانتخابية، وهي المسايل وابو الحصانية وابو فطيرة ومدينة صباح الأحمد وجنوب صباح الأحمد. وتقدمت كذلك باقتراح بقانون بإلغاء تجريم الانتخابات الفرعية، باعتبارها استحقاقاً يخص كل قبيلة وعائلة انطلاقاً من قوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم)»، مشيراً إلى أن «هذه الفرعيات تتم في السراديب للتيارات والأحزاب، ولا نقبل بمنعها عن القبائل التي تعتبر مكوناً اساسياً من المجتمع».

وأكد أن «تجريم الفرعيات قانون ظالم، خصوصاً انه لا يحقق الضرر على الدولة ولا الظلم على الناس، ولا الاضرار بالأمن العام، وكل قبيلة وعائلة وطائفة تملك الحق في اختيار من يمثلها في مجلس الأمة».

وأعلن أنه أبلغ نواباً بتأييده ودعمه للكثير من القوانين الشعبوية، وعلى راسها العفو الشامل وإسقاط القروض ومحاربة وضرب اماكن الفساد في البلاد، مؤكداً انه يمد يده للتعاون من أجل النهوض بالدولة.

وختم بالقول «أناشد صاحب السمو الأمير أن يعفو عن إخوة لنا مهجرين، مشهود بإخلاصهم للدولة ومحبتهم لولاة الأمر ودورهم في محاربة الفساد».

من جهته، اكد النائب فرز الديحاني انه سيكون من اول الداعمين لقانون إلغاء الانتخابات الفرعية الذي تقدم به النائب احمد مطيع العازمي، لافتاً إلى انه احد النواب الذين خرجوا من تشاوريات القبيلة ومن الطبيعي ان يكون داعماً للمقترح.

وقال الديحاني لـ«الراي» إنه «لا خلاف على تشاوريات القبيلة فامرهم شورى بينهم، وحتى الاسر امرهم يتم التشاور على مستواها والعوائل ما الخلاف اذ كان هذا التشاور على مستوى القبيلة. وبعض العائلات تفوض احد ابنائها او توكله للحديث باسمها او نيابة عنها، فما المانع من ان تحصل القبائل على الحق ذاته باختيار من يمثلها بعد التشاور في ما بين ابنائها لتوكيله نيابة عنهم في البرلمان؟». وبين أن «الانتخابات الفرعية لم تكن بالأساس مجرمة، وانما تم تجريمها تالياً من خلال قانون وهذا القانون يمكن الغاؤه وسنعمل على ذلك».

في المقابل، أكد النائب الدكتور هشام الصالح انه «يفترض بالانتخابات ان كل مرشح يثبت أنه افضل واكفأ ممثل للمجتمع والدولة، بما يحمله من أفكار ومبادئ يهدف من خلالها إلى إصلاح وتنمية المجتمع والدولة، وهذا منهج المجتمعات المدنية الحديثة».

وقال الصالح لـ«الراي» إنه «مع ذلك نجد محاولات لتأصيل أفكار مثل الانتماء الثانوي، وتغليب نعرات جينية وتغليبها على الانتماء الرئيسي وهو للكويت، والانتخابات الفرعية تكرس الانتماء القبلي والطائفي على حساب الانتماء الوطني». وشدد على ان «الانتخابات الفرعية تتيح فرص الوصول إلى مقاعد مجلس الأمة، لأصحاب النفوذ والقدرة على التأثير داخل القبيلة أو الطائفة وتحرم في الوقت ذاته أصحاب الكفاءات». وأضاف «عضو مجلس الامة يمثل الامة لا القبيلة او أي عرق معين، وفق نص المادة 108 والمحكمة الدستورية، أكدت سلامة ومنطقية قانون تجريم الفرعيات لذلك راح نقف ضد أي مقترح لإزالة التجريم عن الفرعيات».

من جهته، أكد النائب مساعد العارضي دعمه وتاييده لإلغاء تجريم الانتخابات الفرعية «لأن هناك حقا للتشاور بين الأسر والعوائل والجماعات لتفويض واختيار من يمثلهم في أي موضوع او تفاوض او قضية وكذلك التمثيل البرلماني». وقال لـ«الراي» ان «الانتخابات الفرعية لم تكن مجرمة قبل إصدار قانون اخيراً في تجريمها، وبالتالي الخطوة التي ستتخذ سترمي الى إعادة الوضع لسابقة بترك حرية الاختيار للمجاميع باختيار من يمثلها بحرية ومتى ما ارتأوا التشاور في ما بينهم للاختيار». واكد العارضي انه سيكون داعماً للمقترح، معرباً عن تفاؤله بتعاون الحكومة في إقرار هذا القانون وكذلك التعاون على مختلف الاصعدة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-١٢-٢١	١٣	١٥٠٤٥

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نواب يواصلون مطالبهم بمحاسبة مسؤولي المجلس

الغانم: جلسة الغد لانتخاب اللجان وأدعو النواب مجدداً إلى نبذ الخلافات الشخصية

فهد تركي ومحيي عامر وعلي الصنيدح

في موازاة الدعوة التي وجهها رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم للنواب لعقد جلسة خاصة غداً لتشكيل لجان المجلس الدائمة والمؤقتة، استمر التصعيد النيابي تجاه أحداث الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعي السادس عشر، فيما يتعلق بانتخابات الرئاسة.

> أدعو الشعب لحضورها لاسترداد مقاعده
> الداهوم

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم توجيهه الدعوة لعقد جلسة علنية خاصة غدا، لانتخاب اعضاء اللجان الدائمة والمؤقتة، داعياً إلى نبذ الخلافات الشخصية لتحقيق مصلحة الوطن والمواطن، متطلعا الى جلسة تعاون بين النواب والحكومة.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة امس: وجهت دعوة لعقد جلسة خاصة علنية يوم الثلاثاء القادم في تمام الساعة التاسعة صباحاً استناداً إلى المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وذلك لاستكمال ما لم نستكمله في الجلسة الافتتاحية وهو انتخاب اعضاء اللجان الدائمة والمؤقتة.

وذكر الغانم أن جدول أعمال الجلسة الخاصة سيتضمن بندا لأداء نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي القسم الدستوري، موضحا أن الإجراءات الاحترازية التي ستتبع في الجلسة هي ذات الإجراءات التي كانت تتبع في كافة الجلسات السابقة التي ترأسها.

واضاف: مازلت أقول للجميع وأؤكد ما ذكرته في كلمتي بالجلسة الافتتاحية، أتمنى أن نبتعد عن الخلافات الشخصية إكراماً للوطن والمواطنين وأن نركز على ما ينفع المواطن.

وأعرب عن أمله الانتهاء من كل اللجان غدا حتى تبدأ اللجان العمل، وتبدأ عجلة التشريع الدوران، مضيفاً: إن شاء الله نكون جميعا عند طموح المواطنين الذين أوصلونا إلى هذه المقاعد، ونركز على القضايا الرئيسية التي تهمهم، وننبذ ونبتعد عن خلافاتنا الشخصية ونسمو عليها.

في المقابل، جدد النائب د. بدر الداهوم إعلانه محاسبة بعض المسؤولين في مجلس الأمة الذين تسببوا في ما اسماه السيطرة على مقاعد الشعب الكويتي عبر التواطؤ والتآمر منهم في جلسة انتخابات رئاسة مجلس الأمة.

وقال الداهوم في تصريح صحفي بمجلس الأمة: ادعو الشعب الكويتي جميعا لحضور جلسة الثلاثاء (غدا) لاسترجاع واسترداد مقاعده التي تمت السيطرة عليها بتواطؤ وتآمر من بعض المسؤولين في مجلس الأمة وهو ما سنحقق فيه، وكيفية دخول هذا العدد مجلس الأمة من قبل مجموعة يتبعون لرئيس المجلس مرزوق الغانم، وسوف نحاسب المسؤول عن هذا التوجه.

وأضاف: ليعلن رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد عن مدى ارتياحه في الجلسة القادمة، اذا كان مرتاحا من الجلسة الماضية في انتخابات الرئاسة وما حدث فيها من كلام بذيء وسيئ من بعض المحسوبين على رئيس المجلس ومجموعته الذين حضروا الى المجلس ولم نعرف كيف أتتهم الدعوات للحضور ودخلوا الى مقاعد الشعب الكويتي ومنع الشعب من الدخول.

مرزوق الغانم

ثامر السويط

بدر الداهوم

بدوره، قال النائب الصيفي الصيفي: لن تثنينا أولوياتنا عن مساءلة ومحاسبة أمانة وحرس المجلس على تجاوزات جلسة الافتتاح، والتي مست كرامات النواب والحاضرين وأساءت للمؤسسة التشريعية.

وانتقد النائب ثامر السويط ما ورد ببيان مجلس الوزراء الأخير حول ارتياحه لمجلس الأمة، متسائلا: لماذا هذا الارتياح؟ هل بسبب الممارسات السيئة التي شهدتها جلسة الافتتاح، أم بسبب تزوير إرادة الأمة؟

وقال السويط، في تصريح صحافي بالمجلس: ما حدث جريمة تمت بمباركة رئيس الوزراء صباح الخالد من خلال دعمه لما حدث.

وأضاف: أبدا من ارتياح صباح الخالد، فعندما يصرح مجلس الوزراء بارتياحه، فأنا كنائب كويتي أسأل: ما هو سبب الارتياح؟ هل السبب الورد الذي رُمي في وجهك، والوزراء؟ هل بسبب البذاءات التي استخدمت والسباب والشتائم؟ هل بسبب الرفض أم بسبب اقتحام الممر الرئاسي وقاعة عبدالله السالم؟ أم بسبب تزوير إرادة الأمة، والتي أتت كرئيس مجلس الوزراء متهم بمباركة تلك الجريمة ودعمك لذلك التزوير لإرادة الأمة؟

وكشف السويط بقوله: أبلغني الإخوة أن الأمانة العامة تعتزم إعادة الوضع الى ما كان عليه ومنع الناس، ونحن اليوم لا يمكن أن نقبل بمنع المواطنين من الشعب الكويتي من دخول قاعة عبدالله السالم، فلا يمكن أن نفرط بذلك المجلس، فنحن أتينا لمجلس الأمة لاستعادة بيت الشعب الكويتي.

في وقت، أكد النائب مبارك الخجمة أن موقفه من انتخابات رئيس مجلس الأمة لم يتغير وانه جاء بناء على اتفاق المجموعة النيابية وبرأ بقسمه في انتخاب النائب بدر الحميدي رئيساً للمجلس، "ويوم الثلاثاء القادم (غدا) ستثبت صحة موقفنا".

وتابع أن "حملة التشكيك والتخوين بدأت معي منذ أيام الحملة الانتخابية وليس منذ نجاحي بعضوية مجلس الأمة، إلا انني تجاوزتها ولم التفت إليها ولم انشغل بها لانني واثق انه في النهاية فإن العاقبة للمتقين وليس للمشككين والمخونين، وأعيد قسمي بأن تصويتي ذهب الى الاخ النائب بدر الحميدي".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-١٢-٢١	٧	٤٦١٢

الراي

قضايا

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قدّمه 9 مرشحين أمام المحكمة الدستورية

طعن جديد بالانتخابات البرلمانية: 7 مخالفات جسيمة كفيلة بإبطال نتائجها

| كتب ناصر المحيسن |

تقدّم 9 مرشحين بطعن جديد أمام المحكمة الدستورية على نتيجة الانتخابات البرلمانية عن الدائرة الثالثة، مشيرين إلى وجود العديد من المخالفات الجسيمة التي تُبطل عملية الانتخاب ونتيجتها.

وأقام الطعن كل من المرشحين نواف الفزيع ووائل المطوع وحماد الرباح وناصر البلوشي وباسل الجاسر وأيوب حسن وخالد المنيع وإبراهيم دشتي وعبدالواحد خلفان. وذكر الطعن أن «نتيجة هذه الانتخابات أُعلنت من دون أن تتضمن أسماء الطاعنين، كما أن العملية الانتخابية قد شابها العديد من المخالفات الجسيمة التي تُبطل نتيجة الانتخابات، ليس في الدائرة الثالثة فقط، وإنما في جميع الدوائر الانتخابية».

وذكر الطعن 7 مخالفات تتمثل إدلاء جميع الناخبين بأصواتهم وهم يلبسون الكمامات على وجوههم، من دون أن يطلب منهم رؤساء الدوائر نزع هذه الكمامات للتأكد من هويتهم ومطابقتها ببطاقتهم المدنية وذلك في مخالفة صارخة لأبسط المبادئ الانتخابية التي تقتضي التأكد من صفة الناخب قبل الإدلاء بصوته، إضافة إلى إدلاء جميع المنتقبات بأصواتهن دون أن يطلب منهم كشف الوجه عند الإدلاء بأصواتهن للتأكد من صفاتهن وشخصياتهن وذلك بالمخالفة لنص المادة 32/3 من القانون. وقيام بعض الناخبين بتصوير البطاقات الانتخابية ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي في إخلال جسيم بمبدأ سرية التصويت وبالمخالفة لنص المادتين 33 و34 من القانون.

ومما ورد في الصحيفة من شوائب العلمية إعلان ما يُسمى بالنتائج الأولية لبعض المرشحين (تسريب النتائج والادعاء بأن أحد المرشحين هو الأعلى في الحصول على الأصوات) ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي قبل اختتام العملية الانتخابية والانتهاء من عملية الفرز بشكل كامل مما يؤكد تسريب النتائج من داخل لجان الفرز بذريعة أنها نتائج أولية، والسماح بالترشح لأحد مزدوجي الجنسية بالمخالفة لأحكام القانون الكويتي، إضافة إلى ما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي من تفشي ظاهرة شراء الأصوات وتقاعس وزارة الداخلية عن مكافحة هذه الظاهرة التي تعصف بالعملية الانتخابية وتخل بمصداقيتها. وأخيراً الانتخابات الفرعية المجرّمة قانوناً والتي تمت تحت سمع وبصر الحكومة بالمخالفة لأحكام القانون بذريعة أنها مجرد تشاوريات وهي في حقيقتها انتخابات فرعية مجرمة قانوناً.

وطالب الطعن قبل الفصل في موضوع الطعن باستجواب رؤساء اللجان المشرفة على الانتخابات وسؤالهم عما إذا كان الناخبون قد قاموا برفع الكمامات والنقاب عن وجوه المنتقبات عند إدلائهم بأصواتهم من عدمه وتوجيه اليمين المتممة لهم في خصوص هذه الجزئية. كما طالب بضم بطاقات التصويت ومحاضر الفرز للدائرة الثالثة توطئة للاطلاع عليها وبيان ما شابها من بطلان ومراجعة الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في هذه الدائرة للتأكد من مدى صحتها وما شابها من تناقض وبطلان.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-١٢-٢١	١٢	١٥٠٤٥

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

- **صفيه ملا محمد علي حيدر، أرملة/ صفر عبدالله العلي، 96 عاماً**، (شيعت)، تلفون: 99961171.
- **عبدالله طعمه صالح الخالدي، 91 عاماً**، (شيع)، تلفون: 66111501.
- **رباب حسين حسن بولند، 73 عاماً**، (شيعت)، تلفون: 66966996، 94444922.
- **شيخه جابر جلوي العنزي، أرملة/ علي سعد المياس، 80 عاماً**، (شيعت)، تلفون: 55264343.
- **مريم جاسم محمد المذكور، زوجة/ سالم عبدالرزاق العصفور، 45 عاماً**، (شيعت)، تلفون: 99639630، 99806328، 97617788.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»